مستقبل للجميع

تكمن الثروة الحقيقية للأمة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، في ناسها - نساءً ورجالاً وأطفالاً. هم أمل الأمة كما هم ثروتها. وتحرير هؤلاء الناس من الحرمان بجميع أشكاله، وتوسيع خياراتهم، لابد وأن يكونا محور عملية التنمية في البلدان العربية. ورغم أن العقود الخمسة الماضية شهدت تقدماً ملموساً على صعيد تمكين البشر وتخفيف حدة الفقر، إلا أن الطريق نحو معالجة تركة الحرمان البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية مازال طويلاً.

وحينما نتطلع إلى المستقبل، نجد أن هناك الكثير مما يجب عمله أيضاً لتمكين الناس في المنطقة العربية من المشاركة الكاملة في عالم القرن الحادي والعشرين. وقد شرَعت العولمة والتقدم التقاني المتسارع أبواباً لفرص غير مسبوقة، ولكنهما يطرحان أيضاً تحديا جديداً يتمثل في خطر التخلف عن ركب التغيرات التي تتلاحق بتسارع يتجاوز قدرات الدول. وقد اكتسبت التنمية معاني وأبعاداً جديدة بنشأة أسواق عالمية جديدة (مثل أسواق الصرف وأسواق رأس المال)، وأدوات جديدة (مثل شبكة الإنترنت والهواتف الجوالة)، وفاعلين جدد (مثل المنظمات غير الحكومية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية)، وقواعد جديدة (مثل الاتفاقات متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والخدمات والملكية الفكرية).

التحديات

يواجه الناس في البلدان العربية وهم يدخلون الألفية الجديدة مجموعتين متشابكتين من التحديات لتحقيق السلام والتنمية. وقد أصبحت المجموعة الأولى أكثر وضوحاً وجلاءً بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، 2001 المأساوية. وهي التحديات التي يجابهها السعي للتحرر من الخوف. ففي ميدان الأمن والسلام هذا تتقاطع السياسات الإقليمية مع سياسات الدول العظمى. والمجموعة الثانية لا تقل عن الأولى أهمية. وتشتمل على التحديات التي تجابه مسيرة التحرر من العوز. وهذه هي التحديات الحقيقية التي يواجهها الناس والحكومات والدول والمجتمعات في محاولاتهم للنهوض بالتنمية الإنسانية. وهذه التحديات أساسية ليس لما لها من أهمية للتنمية والنمو فحسب، بل لقيمتها في حد ذاتها. فالعدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان ضرورية للحكم الصالح لما لها من قيم في حد ذاتها ولدورها الحاسم في التمكين لتحقيق التنمية. فهي في الوقت ذاته غايات ووسائل. وهي محورية لسيرورة التنمية الإنسانية كما هي للمستوى اللذي تبلغه هذه. وسنبرز بعض الجوانب الرئيسية لمجموعتي التحديات هذه فيما يلي:

الاحتلال يخنق التقدم

يمثل الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية أحد أكبر العقبات استشراء كمُهددٍ ومُعرقلٍ لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة، جغرافياً (حيث أنه يؤثر على المنطقة بأسرها)، وزمنياً (حيث أنه لا يزال مستمراً لعدة عقود)، وتنموياً (حيث يؤثر تقريباً على جميع جوانب التنمية الإنسانية وأمن الناس بصورة مباشرة بالنسبة للمايين وبصورة غير مباشرة لملايين أخرى). وتتعدى التكلفة الإنسانية للاحتلال إزهاق الكثير من أرواح الناس وفقدان أرزاق العديدين من ضحاياه المباشرين. فإذا كانت التنمية الإنسانية عملية لتوسيع الخيارات، وإذا كانت تعني أن الناس يجب أن يتمكنوا من التأثير على العمليات والقرارات التي تشكل حياتهم، وإذا كانت تعني التمتع الكامل بحقوق الإنسان، فإنه يمكن القول أن ما من شيء يقضي على تلك الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي.

أولاً، بالنسبة للفلسطينيين، يعوق الاحتلال وسياساته قدرتهم على النمو من الوجوه كافة. فمصادرة أراضي الفلسطينيين وتقييد وصولهم إلى مياههم ومواردهم الطبيعية الأخرى، ووضع عقبات تحبط حرية الناس والسلع، والمعوقات الهيكلية التي تكبل العمالة وتضعف الإدارة الذاتية للاقتصاد، تحول جميعها دون قيام اقتصاد قادر على البقاء ودون قيام دولة مستقلة وآمنة. فضلاً عن ذلك، فإن توسيع المستوطنات غير الشرعية وتكرار استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان يقوّض من قدرتهم على بناء تنمية إنسانية. كما أن محنة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في بلدان أخرى مظهر آخر من

يمثل الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية أحد أكبر العقبات استشراء كمُهددٍ ومُعرقلٍ لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة.

ما من شيء يقضي على الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي.

مظاهر تشويه التنمية الناتج عن الاحتلال.

ثانياً، غمر الاحتلال الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة بأسرها بغمامة سوداء. ففي البلدان المجاورة، التي لا يزال بعض منها يعاني من احتلال إسرائيل لأجزاء من أراضيه، أحدث الاحتلال معاناة هائلة، وشكل تحديات تنموية عظيمة. ويهيمن الاحتلال على أولويات السياسات الوطنية في كثير من الدول العربية، ويخلق تحديات إنسانية كبيرة للبلدان التي استضافت اللاجئين، ويحفز على تحويل الاستثمار العام من التنمية الإنسانية إلى الإنفاق العسكري. وللاحتلال، بما يمثله من تهديد خارجي ملموس ومستمر، آثار جانبية ضارة: فهو سبب وذريعة لتشويه برامج التنمية، وإرباك الأولويات الوطنية وإعاقة التنمية السياسية. ففي أحيانٍ معينة، يمكن أن تستخدم الحاجة الى تعبئة الشعب ضد المعتدي الخارجي مبرراً لكبح الخروج عن الصف في وقت يتطلب فيه التحول الديمقراطي قدراً أكبر من التعددية في المجتمع ومزيداً من الحوار العلني حول سياسات التنمية الوطنية. بكل هذه الطرق، يجمد الاحتلال النمو والازدهار والحرية في العالم العربي.

النزاعات والعقوبات والاضطراب السياسي تحبط التنمية

أضر الاضطراب السياسي والنزاعات العسكرية والعقوبات والحصار باقتصادات عديدة في المنطقة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية وإلى عدم استقرار الأسواق. ولا تزال بعض البلدان تناضل لتسترد عافيتها من تداعيات الحروب، حيث خرجت منها مثقلة بالديون، الأمر الذي ضيق خياراتها في مجال الإنفاق العام. ووجدت جميع البلدان المتضررة نفسها تواجه مشاكل اجتماعية وسياسية أعاقت تقدمها نحو التحرر والديمقراطية.

وتأتّى عن الحروب نمو بطيء وبنى أساسية مدمرة وتشرذم اجتماعي وركود في القطاع العام. كما عانت بعض البلدان من تضخم مفرط وانخفاض حاد في قيمة العملة وانخفاض عائدات العملة الأجنبية. وشهدت بلدان أخرى انهيار مكانتها في المجتمع الدولي. كما فقدت معظم البلدان المتأثرة بالحروب والنزاعات، موارد بشرية ورأس مالية هي في أمس الحاجة اليها لإعادة الاستقرار وتجديد القدرة على التنافس.

التطلع إلى الحرية والديمقراطية لا يزال أمنية بعيدة المنال

تكشف المقارنة بين المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم النامي عن تقدم خطى المشاركة السياسية في تلك المناطق أكثر منها في البلدان العربية. فموجة الديمقراطية، التي طورت الحكم في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في الثمانينيات، وبلدان شرق أوروبا وبلدان عديدة في وسط آسيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لم تصل إلى البلدان العربية بعد. إن هذا القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية إيلاماً. وبينما تنص الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يهمل أو يجري إغفاله عمداً في أحيان عديدة.

وفي حالات كثيرة، يتسم نمط الحكم بوجود جهاز تنفيذي قوي يسيطر على جميع أجهزة الدولة، وسط غياب لشبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة. فالديمقراطية التمثيلية حيث وجدت، ليست دائماً حقيقية. وغالباً ما تُلجم حريات التعبير والتنظيم، وتغيب المعايير الحديثة للشرعية.

التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر

إن عدم المساواة بين الجنسين يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشياً في أي مجتمع لأنها تؤثر عمليا على نصف عدد السكان. وقد تحقق في السنوات الأخيرة بعض التحسن الكمي في بناء قدرات المرأة. فعلى سبيل المثال، أظهرت البلدان العربية تحسناً في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليم آخر. فقد تضاعفت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرات منذ عام 1970 ؛ وازدادت معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية بأكثر من الضعفين. إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، التي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة. ونجم عن ذلك أن أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميّات وأن معدل وفيات الأمهات أثناء فترة الولادة في المنطقة هو ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأربعة أضعاف معدلها في شرق آسيا.

كما تعاني النساء في بعض البلدان من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، التي غالباً ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب. ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية ومجالس الوزراء وفي اليد العاملة وفي الميل لتأنيث

إن القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية إيلاماً.

البطالة. وتعاني المرأة أيضاًمن عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور، ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة. ولا بد أن يعاني المجتمع ككل إذا تعطلت نسبة كبيرة جداً من أعضائه القادرين على الإنتاج، فينخفض دخل الأسرة فيه وتتدنى مستويات معيشتها.

تكبيل العقول يقوّض الإمكانات

يبلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي 65 مليوناً، ثلثاهما من النساء. ومعدلات الأمية أعلى كثيرا مما هي عليه في بلدان أفقر كثيراً من البلدان العربية. ومن غير المتوقع أن يزول هذا التحدي سريعاً. إذ يوجد حالياً نحو 10 ملايين طفل تتراوح أعمارهم من ست إلى خمس عشرة سنة غير ملتحقين بالمدارس؛ وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن هذا العدد سيرتفع في عام 2015 بنسبة 40 في المائة. فالتحدي أكبر كثيراً من مجرد التغلب على النقص فيما يقدم للناس من معرفة. فمن المهم أيضاً التغلب على النقص في الأعداد المتوافرة من أهل المعرفة، وهي مشكلة أدى إلى تفاقمها تردي نوعية التعليم بالإضافة إلى عدم توافر آليات لتنمية رأس المال الفكري وتوظيفه.

وتوجد فجوة كبيرة بين مخرجات النظم التعليمية واحتياجات أسواق العمل. ويزيد من اتساع هذه الفجوة التغير السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة وعن متطلبات التقانات السريعة التطور.

إن قدرة البلدان العربية على الوصول إلى أحدث الابتكارات التقانية، المتمثلة بتقانات المعلومات والاتصالات واستخدامها، محدودة جداً. إذ يستخدم شبكة الإنترنت 0,6 في المائة من السكان فقط، ويبلغ انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي 1,2 في المائة فقط. وبصورة عامة لا يزيد الاستثمار في البحث والتطوير عن 0,5 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي أقل من ربع المتوسط العالمي. فضلاً عن ذلك، وبينما يقع إنتاج الأبحاث العلمية في المنطقة في النطاق الذي بلغته البلدان الرائدة من البلدان النامية، فإن الخبرات العلمية الوطنية المستخدمة في ذلك الانتاج، يقل عن ذلك كثيراً.

ويتعين معالجة المسائل المتعلقة بالمعرفة كأولوية عليا لأن أصحاب المعرفة والمجتمع الذي يقوم على المعرفة، كليهما، أهداف قيّمة في حد ذاتهما؛ كما أن المعرفة، بوصفها قدرة انسانية، ومؤشر لتوسيع خيارات البشر، يتصلان بالنمو والعدالة الاجتماعية اتصالاً لا انفكاك منه. والفشل في معالجة جوانب العجز في القدرات يعطل التنمية الإنسانية بمعناها الأوسع.

كذلك فإن الفشل في تعزيز الإطار الضروري لممارسة الحريات المتمثل في حماية حقوق الإنسان يكبل الطاقة الإبداعية للعقول. إن العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان بالغة الأهمية، فهما يعززان بعضهما بعضاً، حيث الحرية الإنسانية قاسمهما المشترك. فتخلق التنمية الإنسانية الإمكانية لممارسة الحرية من خلال بنائها لقدرات الناس، وتولد حقوق الإنسان الفرص لممارسة الحرية من خلال توفير الإطار الضروري لذلك. فالحرية ضامن للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وغاية لهما.

حينما تتعثر إدارة التنمية يكبو الاقتصاد

يعتبر تحسين الحكم الاقتصادي بما في ذلك إدارة التنمية، تحدياً رئيسياً للبلدان العربية. وعلى الرغم من النجاح الكبير لسياسات الاستقرار الاقتصادي في التسعينيات، الذي تجلى في خفض معدلات التضخم وتقليص عجز الموازنات، ما زالت بعض الدول تعاني من ركود وتأثر النمو والتأثر المفرط بالتقلبات في أسعار النفط. كما أن كفاءة المؤسسات العامة منخفضة، الأمر الذي يبينه ضعف المردود إلى التكاليف والعبء الثقيل للقواعد التنظيمية. ولا يزال أداء متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية ضعيفاً، بما فيها التوظيف والادخار والإنتاجية والصادرات غير النفطية.

ويبلغ متوسط نسبة البطالة في البلدان العربية 15 في المائة، وهي من أعلى النسب في العالم. والبطالة مأساة للتنمية الإنسانية وعبء على التقدم الاقتصادي. ولاستعادة النمو أهمية حاسمة في مكافحة البطالة، ويتعين على اقتصادات المنطقة أن تنمو بمعدلات لا تقل عن 5 في المائة حتى تستوعب العاطلين عن العمل حالياً وتوفر فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل.

وقد ظل الأداء التجاري للمنطقة دون المستوى المطلوب، ولا تزال المنطقة مغلقة نسبياً. وفي بعض البلدان، لا تزال الرسوم الجمركية عالية والحواجز غير الجمركية قائمة بدرجة ملموسة. وقد نمت الصادرات من المنطقة (التي يشكل النفط والسلع المشتقة منه أكثر من 70 في المائة منها) خلال التسعينيات بنسبة 1,5 في المائة سنوياً، وهي أقل كثيراً من المعدل العالمي الذي يبلغ 6 في المائة. وبقيت الصادرات المصنعة راكدة، وتخلفت حصة المنطقة من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة عن مثيلاتها للمناطق الأخرى. قد شرعت بعض الحكومات العربية باتخاذ خطوات لمعالجة هذا الوضع من خلال مبادرات تستهدف تشجيع التوسع في التجارة الخارجية بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية (بما فيها التنمية التقانية). ويمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، والانضمام المتزايد إلى منظمة

ولا يقتصر التحدي على النقص في المعرفة ذاتها، بل يتعداه إلى قصور أخطر في إعداد أهل المعرفة.

التجارة العالمية، واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تعبيراً رسمياً عن سياسات الانفتاح والتحرك نحو اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي.

وبينما حققت العديد من الحكومات نجاحاً ملحوظا في توفير البنى التحتية الداعمة للنمو، بقي دورها في تطوير أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وفي تنظيم هذه الأسواق وتحقيق التكامل فيما بينها، مكبوحاً وكابحاً. وكنتيجة لذلك، غالباً ما كانت مساهمة القطاع الخاص المنظم في التنمية مترددة، ودون المتوقع. ورغم ازدياد حصته في مجموع الاستثمار، فإن مساهمة القطاع الخاص بتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات ظلت محدودة جداً.

وتقتضي اعتبارات النمو والعدالة إيلاء أولوية هامة لتطوير القطاع الخاص وتنمية دوره. فقد تبنت معظم البلدان العربية في الماضي نماذج تنموية قائمة على استئثار الدولة بالحياة الاقتصادية وانغلاقها على الداخل، وتمسكت بعض البلدان بهذه النماذج لمدة طويلة. وقد أصبح الآن عقم هذه النماذج واضحاً. وإن كانت هذه النماذج مناسبة أثناء سنوات الاستقلال الأولى، فإنها لم تعد الآن تخدم الحكومات (التي تحتاج إلى نمو اقتصادي سريع لتحقيق أهداف سياساتها، بما فيها أهداف التنمية الإنسانية المتصلة بالرعاية الصحية والتعليم وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي)، كما لم تعد تخدم الناس (الذين يبحثون عن فرص عمل جيدة بأجور وظروف عمل لائقة).

وقد اتخذت الحكومات في العديد من البلدان العربية خطوات هامة لتحرير القطاع الخاص، ولكن هناك حاجة ماسة لمزيد من الجهد فى هذا المجال. فلا بد من الحفاظ على سلامة سياسات الاقتصاد الكلي المتوازنة؛ وينبغى توفير حيز اقتصادي مناسب للمبادرات الخاصة؛ وتقوية المصارف المركزية والخدمات المالية والنظام المصرفي عموماً؛ كما ينبغي تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتخفيف الإجراءات الروتينية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يسود حكم القانون بصورة شفافة وأن يكون النظام القانونى ظاهر العدالة وسريع الأداء وأن يتصف النظام القضائي بالكفاءة والاستقلال والمهنية. كما يتعين إصلاح القطاع العام لتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز النمو.

وفي الوقت نفسه، يتعين تقوية الأطر والتشريعات التنظيمية التي تقتضيها صحة السياسة الاقتصادية- على سبيل المثال للحد من الاحتكار، سواءً في القطاع العام أو الخاص. كما يتعين محاربة الفساد والمحاباة بحزم وعلى نحو شامل. فهذه التشوهات تفرض تكلفة باهظة على التنمية الإنسانية والتنمية الاقتصادية؛ تتمثل في إحباط مبادرات البشر وحرمان الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكافأة وتقدير.

إن التعاون الاقتصادي الإقليمي ميدان آخر يستوجب الاهتمام. فمعظم الأسواق المحلية لكثير من الاقتصادات العربية أصغر من أن توفر قواعد صلبة لنمو حيوي ومتنوع ومستدام، يقوم على قطاعات الصناعة والخدمات الخاصة النابضة بالنشاط. وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية خطوة في الاتجاه الصحيح إذا أنجزت ما وعدت به. ومع ذلك، فإنه يتعين على البلدان العربية أن تنظر في تحقيق اندماج أعمق فيما بينها من خلال التحرك نحو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة؛ ومع شركاء خارجيين، مثلاً، من خلال اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي انضمت إليها عدة بلدان عربية حتى الآن. ويمكن أن يعزز كل من هذين الاتجاهين الاتجاه الآخر؛ وأن تتضاعف عوائد اتفاقات الشراكة إذا تم استكمال ترتيبات التكامل العربي قبل سريان مفعول هذه الاتفاقات. وأخيراً، في هذا الخصوص، يتعين إعادة تنشيط المنظمات الإقليمية العربية المعنية بالتعاون الاقتصادي وبتنمية البنى التحتية المشتركة.

وكما أن الدول العربية لم تستطع مواجهة متطلبات التنمية الإنسانية في ميادين رئيسية، مثل الصحة والتعليم، فقد عجزت قدراتها أيضاً عن تلبية متطلبات دعم النمو السريع. ولم تكن قلة الموارد المالية هي القيد المانع: فالإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة أعلى من مثيله في مناطق نامية أخرى. إلا أن القيد المانع ما زال يتمثل في الترتيبات المؤسسية غير المواتية والنقص في الموارد البشرية. ولاشك أنه بالإمكان الحصول على نتائج أفضل من خلال تغيير السياسات، وإعادة توزيع مخصصات الإنفاق داخل القطاعات وفيما بينها. وتتجلى القيود المؤسسية في ضعف المساءلة والشفافية والنزاهة، بالإضافة إلى الافتقار إلى الفعالية والكفاءة، وعدم الاستجابة لاحتياجات الناس ومقتضيات التنمية على حد سواء. ويشتد التحدي في مواجهة هذه المعوقات مع ارتفاع تطلعات الجمهور الذي أصبح أكثر تطلباً وعلماً ، وتأثيرات المتغيرات الخارجية مثل العولمة وما تجلبه من تقدم تقاني سريع. وقد أدت هذه المتغيرات أيضاً إلى تغيير في دور الدولة وعلاقاتها بالأسواق والمجتمع المدني. ولا تزال الحكومات في مرحلة البداية من سيرورة التكيف: فالعلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، مثلاً، لا تزال تدار كمباراة صفرية، أي أن الربح في جانب يؤدي إلى خسارة مساوية في الجانب الآخر.

كما غيرت الثورة التقانية العوامل الرئيسية المؤثرة في الإنتاج والنمو بحيث تضاعفت أهمية

يتعين محاربة الفساد والمحاباة بحزم، فهذه التشوهات تحبط مبادرات البشر وتحرم الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكافأة وتقدير.

اكتساب المعرفة واستخدامها في تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية. وفي وقت أصبح فيه مستقبل التنمية في البلدان العربية مرتبط على نحو متزايد بقدرات اليد العاملة فيها ونوعية رأس مالها الفكري، أصبح التصدي لفجوة المعرفة أمراً حرجاً.

لعنة الفقر: حرمان من الخيارات والفرص وتدنٍ في نوعية الحياة

يتطلب بناء مجتمعات ونظم سياسية واقتصادات أكثر عدالة، تصميما على محاربة الفقر. ومع أن مستوى الفقر المادي المدقع في البلدان العربية هو الأقل في العالم، يبقى مواطن من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم وفقاً لتقديرات البنك الدولي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن الفقر المادي ليس سوى جزء من المشكلة، فالرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة أو انحسار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية - سواءً كانت حياً فقيراً ملوثاً في منطقة حضرية أو بيئة ريفية على تربة مستنزفة - أو ضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها، تشكل جميعها سلسلة متصلة من مظاهر الفقر ومسبباته، وتنتشر على نطاق واسع في البلدان العربية.

أما الحرمان واللامساواة في القدرات والفرص، فهو أكثر استشراء من فقر الدخل أو اللامساواة الاقتصادية. فنسبة الحرمان، بمعايير التنمية الإنسانية الأساسية، تبلغ 32,4 في المائة مقاسة بمؤشر الفقر الإنساني، الذي يعرف الحرمان بقصر الأعمار وغلبة الأمية ونقص الخدمات الأساسية.

لقد أصبح الآن معروفاً أن النمو الاقتصادي ليس شرطاً كافياً لإزالة فقر الدخل، لكنه بالتأكيد شرط ضروري لذلك. وينطبق الأمر ذاته على فقر القدرات، والذي بما يعنيه من حرمان، يعتبر نقيض التنمية الإنسانية. والفقر، كيفما تم تعريفه، يعيق النمو الإقتصادي. ففقر الدخل عبءٌ على الاقتصاد أما فقر التنمية الإنسانية فهو أشد وطأة كونه يحد من قدرات الناس والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء. وحقيقة أن فقر الدخل منخفض نسبياً في البلدان العربية لا ينبغي أن يكون مدعاة للرضا في الوقت الذي تستشري فيه أبعاد الفقر الأخرى.

الاستراتيجية

أن تحديات السلام والتنمية الرئيسية التي تواجه البلدان العربية تحديات متشابكة. وبينما تخرج قضايا الاحتلال والنزاعات عن اختصاص هذا التقرير، فإن الأقسام التالية تتناول جوانب أخرى من الاستراتيجية المقترحة للارتقاء بالتنمية الإنسانية.

والجدير بالذكر هنا أن كثيرا من أوجه قصور التنمية الإنسانية في المنطقة العربية وخاصة تلك التي تتعلق بالحريات لا تنعكس في مقياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يقيس هذا المقياس فقط بعضاً من القدرات والخيارات الأساسية للتنمية، لكنه يقصر عن قياس الخيارات الأوسع، مثل الحرية وحقوق الإنسان (أو المتغيرات الأخرى مثل اكتساب المعرفة والسياق المؤسسي والمسؤولية البيئية).

ونظراً لأهمية الإحاطة بالتحديات الأوسع للتنمية الإنسانية وفق مفهومها الكامل، وهي تحديات تتصل بالحرية والمساواة بين الجنسين واكتساب المعرفة والخيار البيئي، فإن التقرير يطرح السؤال التالي: أليس هذا هو الوقت المناسب للنظر إلى ما هو أبعد من المقاييس المحدودة للتنمية البشرية كما يعكسها مقياس التنمية البشرية؟ وفي إسهام شخصي لهذا التقرير، يستطلع كبير مؤلفيه المتغيرات والثوابت والمنهجية المتصلة بتصميم مؤشر بديل وما قد يترتب على مثل هذا المؤشر من تأثير يمكن أن يكون نقطة البداية لمزيد من البحث في مقاربة أكثر تبصراً لقياس التنمية الإنسانية.

إن الحرمان واللامساواة في القدرات والفرص، أكثر استشراء من فقر الدخل.

تعيش المنطقة العربية في عصر يتسارع فيه التغيير في إطار عولمة متزايدة. وسيعتمد النجاح في مواجهة تحديات العصر على القدرة على التطور والتكيف مع متطلبات الاقتصادات الجديدة والسياسات الجديدة. ويمكن للمعرفة المتطورة، بمعناها الواسع، والتقدم في مجال الحريات الإنسانية، كما تتجلى في المشاركة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقدير سليم لدور الثقافة والقيم، يمكنها مجتمعة أن تشكل أسساً لمنهج تنمية إنسانية في المنطقة العربية يستجيب لتطلعات الناس إلى حياة أفضل، ويستفيد من القوى التي تشكل القرن الحادي والعشرين.

نحو مجتمع المعرفة

المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصادات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشر

في جميع جوانب النشاط الإنساني. ويشير هذا التقرير إلى أن البلدان العربية تواجه فجوة كبيرة في المعرفة. ولن يكون من السهل التغلب عليها لأن المعرفة، بمعناها الواسع، هدف متحرك، وحدودها في توسع مستمر. وللتصدي لفجوة المعرفة هذه لابد من القيام بعمل متزامن في ميادين ثلاثة مترابطة وقد تكون متكاملة، هي: استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها.

وتتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية. لذلك يتطلب السعي لإقامة مجتمع يقوم على المعرفة وضع استراتيجيات فوق-قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها. ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال من خلال إيجاد حلقات وصل بين نظم التعليم ونظم التدريب وطلب سوق العمل في القطاعين العام والخاص. وبالمثل، يتعين إيجاد صلات تربط المبدعين والباحثين ومحللي السياسة مع المنتجين وصانعي القرار. ويتعين أن ينظر إلى استراتيجيات تنمية المعرفة على أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين الاقتصاديين على جميع الصعد - الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لا سيما في المجتمعات المحلية، مما يعزز اتساق هياكل ومدخلات ومخرجات نظم التعليم والتدريب والبحث مع متطلبات الإنتاج ورفاه الإنسان وعملية التنمية ككل.

استيعاب المعرفة

أما استيعاب المعرفة فيتضمن تزويد الناس بالقدرة على استخدام المعرفة عن طرائق عدة من أهمها التعليم. وعلى الرغم من المشاكل التي تمت الإشارة إليها سابقاً، أحرزت البلدان العربية عبر السنين تقدماً كبيراً في نشر التعليم و تقليص الأمية. ففي عام 1995, كان أكثر من 90 في المائة من الذكور و 75 في المائة من الإناث ملتحقين بالمدارس الابتدائية، وحوالي 60 في المائة من الذكور و 50 في المائة من الإناث ملتحقين بالمدارس الثانوية. وعلى مستوى التعليم العالي، تفوقت البلدان العربية في أدائها على جميع المناطق النامية باستثناء أمريكا اللاتينية والكاريبي من حيث جميع معدلات التحاق الإناث والذكور. وقد ارتفع مجموع الملتحقين بمختلف المستويات من 31 مليوناً في عام 1980 إلى ما يقرب من 56 مليوناً في عام 1995. وتحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين عام 1980 ومنتصف التسعينات بنسبة 50 في المائة تقريباً. ومنذ عام 1970, زادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث ثلاثة أضعاف.

تعكس هذه الإنجازات التزام الحكومات العربية طويل الأجل ببناء نظم تعليم تستجيب لمتطلبات الأجيال الجديدة. وتنفق البلدان العربية، كمجموعة، على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى مما تنفقه أي منطقة أخرى في العالم النامي، وارتفع الانفاق على التعليم بنسبة 50 في المائة (بالأسعار الجارية) بين عامي 1980 و 1995. كما أن معدل الإنفاق للفرد على التعليم أعلى من متوسط معدله في البلدان النامية. وقد شرعت عدة بلدان في المنطقة بتنفيذ برامج كبيرة لإصلاح النظام التعليمي.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وتشمل الأولويات، من بين جملة أمور أخرى، ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة، لا سيما للبنات وللفئات الأخرى التي تتلقى حالياً خدمات تعليمية أقل من المستوى المتوخى؛ وتقوية التعليم العالي، لا سيما في العلوم والهندسة؛ والقضاء على الأمية؛ إضافة الى توفير فرص التعليم مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي. فالتعلم مدى الحياة ليس مسألة كمالية؛ بل هو ضروري لاستيعاب المعرفة في عالم يتسم بتفجر عيون المعرفة الجديدة وبتغيير تقاني متسارع ومنافسة دولية حادة.

والتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاته؛ وهو وسيلة مهمة لتحسين الرفاه من خلال تأثيره على الإنتاجية وجوانب الحياة الأخرى، مثل الصحة. وفي المجال الاقتصادي، أبرز البحث فوائد جمة لتكوين رأس المال البشري. فقد خلصت دراسة شملت 192 بلداً إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64 في المائة من أداء النمو؛ وفي المقابل، يساهم رأس المال المادي - الآلات والمباني والبنى الأساسية - بنسبة 16 في المائة من النمو. ويساهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية. وبصورة أكثر تحديداً، تظهر التقديرات العالمية أن زيادة نسبة خريجي المرحلة الثانوية في اليد العاملة بنسبة 1 في المائة تقترن بزيادة تتراوح بين 6 و 15 في المائة في الدخل الذي يحصل عليه أفقر 40 في المائة من السكان. وعليه، يخدم التعليم النمو والمساواة، كليهما. وقد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها.

إن الاستثمار في الموارد المادية للتعليم ينبغي أن يكمله اهتمام أشد بالنوعية، وذلك عبر التأكيد على معايير المستوى، وتحسين المناهج التعليمية وطرق تقييمها، والتدريب الأفضل، وحسن إدارة المعلمين وحفزهم على العمل. ومما يعزز فرص نجاح هذا الهدف، تلاقح الأفكار والخبرات والتقانات، والمناهج التربوية بين البلدان العربية، والسياسات الصائبة وطنياً ونشر المعلومات ذات الصلة، وهما ضروريان لبناء وإدامة الاجماع الوطني على إصلاح التعليم والتدريب.

قد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها.

اكتساب المعرفة

وقد تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لاكتساب المعرفة تغييراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية، لتتضمن التزاماً شاملاً على جميع مستويات المجتمع، باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار، واستخدام الاكتشافات الجديدة لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاه الإنسان. ويمكن دعم التغيير في المواقف بسياسات توفر الحوافز لتعزيز الوضع الاجتماعي وفرص الربح للعاملين في ميادين العلم والمعرفة والابتكار. وللسياسات العامة دور رئيسي في تشجيع نشاطات البحث والتطوير المرتبطة بالعملية الانتاجية، وفي دعم بيئة تمكن القطاع الخاص من استخدام المعارف الجديدة في الاستجابة لقوى السوق، وذلك من خلال، على سبيل المثال، تحويل معاهد البحث إلى مؤسسات وشركات، وتقديم الحوافز للشركات للتعاقد على الأنشطة ذات الصلة مع مختبرات عامة أو مع بعضها البعض، والاعتماد بصورة متزايدة على شركات الاستشارة والهندسة والبحث العربية ذات الخبرة والكفاءة المناسبتين.

إن اكتساب المعرفة لا يقتصر على البناء على قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني المعرفة المتواجدة في أماكن أخرى وتكييفها، وذلك عن طريق الانفتاح بمعناه الواسع، بما في ذلك مثلاً تشجيع الانسياب الحر للمعلومات والأفكار ، وتأسيس روابط بناءة مع الأسواق العالمية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي. والالتزام بالانفتاح بالغ الأهمية نظراً لضعف التطوير التقاني الحالي في البلدان العربية. ويؤدي هذا الضعف إلى تبني استراتيجية على المدى القصير تركز على استيراد وتكييف التقانة واستيعابها من خلال الممارسة، ريثما تتوافر البيئة الضرورية للتطوير التقاني المحلي النشط، والمتمثلة في إنشاء نظام إنتاج كبير متنوع نابض بالحيوية، وسوق واسعة إلى حد يبرر تكاليف التطوير التقاني، ولا ينبغي أن يحول هذا دون الاضطلاع بعمل في ميادين تقانات ذات أهمية خاصة للمنطقة (مثل تقانات المعلومات والاتصالات، والطاقة الشمسية، وتحلية المياه)، والتي تتعزز فرصها في النجاح اذا ما تمت في السياق الأوسع لتعاون عربي عالي المستوى.

كما يمكن تعزيز اكتساب المعرفة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومؤسسات البحث والتطوير الأخرى، شريطة أن تساعد هذه الروابط على تحسين التطوير العلمي والتقاني في الأقطار العربية لا أن تعمق التبعية للمصادر الأجنبية. وقد يعود التعلم من البلدان النامية الأخرى ذات الخبرة في بناء القدرات العلمية والتقانية بفوائد توفر أساساً لشبكات التعاون بين بلدان الجنوب في المستقبل.

ويمكن للبلدان العربية أن تستفيد أيضاً من خبرة مليون عربي يتمتعون بمهارات عالية ويعملون في البلدان الصناعية. ويمكن تعزيز الروابط معهم من خلال تأسيس قواعد معلومات منظمة عن الخبراء العرب المقيمين في الخارج، وإقامة قنوات فعالة للاتصال معهم، وتوفير التسهيلات لهم لزيارة البلدان العربية، ووضع ترتيبات لتكليفهم بأعمال استشارية ومهمات أخرى مؤقتة، واستخدام تقانات المعلومات والاتصالات لتسهيل تبادل المعارف معهم، ودعم اتحادات العرب ذوي المهارات العالية في الخارج. وفي الوقت نفسه، يجب القيام بجهود أكبر لإيقاف هجرة العقول العربية عالية التأهيل بالسعي لتوفير فرص مجدية ومناسبة لها في بلدانها العربية، حيث أن بقاءها سيساهم لا ريب بشكل كبير في بناء القدرات الإنسانية في هذه الأوطان.

نشر المعرفة

لقد وسع تلاقي الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة بشكل كبير القدرة على نشر المعلومات وعلى تخفيض التكاليف. ومن شأن توسيع إمكانيات وصول الناس جميعاً، بمن فيهم الفقراء، إلى تقانة المعلومات والاتصالات، تيسير اكتساب المعرفة واستيعابها في البلدان العربية، وتوفير فرص لا سابق لها في التعليم، وفي وضع السياسات وتنفيذها، وتوفير الخدمات لرجال الأعمال والفقراء على حد سواء. ولنجاح استراتيجيات نشر المعرفة، لا بد لها من أن تتبنى توجهاً فوق-قطاعي بحيث تتجاوب مع الاتجاه المتصاعد بدمج قطاعات الاتصالات والاعلام والمعلومات، مستفيدة من ذلك في تعزيز استخدام تقانات المعلومات والاتصال في مجالات حيوية كالتربية، والثقافة، والصحة العامة.

من الضروري إعطاء الأولوية لتخفيض تكلفة الوصول إلى الإنترنت بحيث تصبح متاحة للجميع، وذلك من خلال قواعد تنظيمية تشجع المنافسة وتحرم الاحتكار - وهي مقتضيات ذات أهمية خاصة أيضاً في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، سواءً كان عاماً أو خاصا. وبالنسبة للموارد البشرية، ينبغي أن تعطى الأولوية لتدريب كوادر متخصصة وتأهيلهم كمعلمين لمعلمي الحاسوب، وذلك دون اغفال التدريب العام على استخدام تقانة المعلومات، لا سيما للنساء. كما أن تعميق التنسيق بين البلدان العربية أساسي لضمان التوافق بين نظم الاتصالات بما يمكن من ربطها مع بعضها البعض، وللاستفادة من وفورات الحجم

تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لاكتساب المعرفة، تغييراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية، لضمان احترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار.

الكبير في البحث عن الحلول للمشكلات المشتركة.

ثقافة جودة وانفتاح

الثقافة والقيم هما روح التنمية. فهما توفران زخماً لها وتيسران الوسائل اللازمة لتعزيزها، وتحددان تصور الناس لأغراضها وغاياتها. اضافة الى ذلك فانهما تساعدان على تشكيل آمال الناس ومخاوفهم وطموحاتهم ومواقفهم وأفعالهم اليومية؛ وتشكلان مُثل الناس وتلهمان أحلامهم في حياة فاضلة لهم ولأجيالهم القادمة. ويدور في البلدان العربية كثير من الجدل حول ما إذا كانت الثقافة والقيم السائدة تعززان أو تعرقلان التنمية. ومن المهم التأكيد على أن القيم، في نهاية المطاف، ليست خادمة للتنمية ولكنها نبعها الفياض.

وتؤدي القيم دوراً هاماً في الإنجازات الاجتماعية التي لا تحركها القوى الاقتصادية المحضة، من الإنجاز البسيط (منع رمي القاذورات في الأماكن العامة) إلى المعقد (دعم المجتمع للمحرومين وتوفير الزخم للقضاء على العزل الاقتصادي والاجتماعي). ولا تستطيع الحكومات - العربية أو غيرها - تقنين قيم شعوبها بمراسيم تصدرها، وفي الحقيقة فإن الحكومات وأفعالها تتشكل جزئياً بالثقافة والقيم الوطنية. إلا أن الحكومات تستطيع أن تؤثر على القيم والثقافة من خلال دورها القيادي وتقديم الأمثلة في تصرفاتها، وبتشكيل التعليم وعلم أصول التدريس وبناء هياكل الحوافز في المجتمع، واستخدام وسائل الإعلام. وبهذا تستطيع الحكومات، من خلال تأثيرها على القيم والحوافز المجتمعية، أن تؤثر على مسار التنمية.

التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قِبَل الناس.

وقد تختلف الثقافة والقيم العربية التقليدية في بعض أوجهها، مع ثقافة العالم المتعولم وقيمه. ومع ازدياد التشابك والتبادل بين أقطار العالم وحضاراته المختلفة، يوفر الانفتاح والتواصل البنّاء فرصة للبلدان العربية للمساهمة في العولمة والافادة منها. وللديمقراطية دور في عملية التوفيق بين الثقافة التقليدية والحداثة العالمية. فنظرا لأن للناس المختلفين أفضليات مختلفة، حيث قد يرحب البعض بالتأثيرات العالمية، وبينما قد يمقت البعض الآخر أثرها المتفشي، فإنه في إطار ديمقراطي، يستطيع المواطنون أن يقرروا كيف يقيمون التغيرات الثقافية وكيف يؤثرون فيها، آخذين في الاعتبار تنوع الآراء وتحقيق توازن بين الحرية الفردية والأفضليات الشعبية في الاختيار بين البدائل.

ولتعزيز التنمية الإنسانية لابد من إيلاء اهتمام خاص بعدد من القيم التي تدفع بالتنمية الى الأمام، مثل التسامح واحترام الثقافات المختلفة؛ ومراعاة حقوق واحتياجات المرأة والشباب والأطفال؛ وحماية البيئة؛ ودعم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الضعفاء؛ وعدم التساهل مع البطالة المفرطة؛ وتقدير المعرفة والتعليم؛ ومفاهيم أخرى تؤدي إلى الكرامة والرفاه الإنساني. ومن بين هذه القيم، يحتل احترام الثقافات الأخرى موقعا هاما، لا سيما في البلدان ذات الأقليات. وينبغي أن يتجاوز هذا التقدير مجرد التسامح ليشمل اتخاذ موقف إيجابي من الآخرين. ولا تستطيع الدول أن تشرّع أو أن تفرض مثل هذه المواقف، إلا أنه يمكنها أن تحافظ على حرية الثقافة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان.

كذلك فإن تعزيز القيم المتصلة بالمساواة بين الجنسين مهمة للتنمية الإنسانية. كما أن احترام حقوق الأطفال والشباب قيمة أخرى لها أهمية خاصة لتحقيق تنمية إنسانية حيوية ومستدامة في البلدان العربية. فلم يتواجد قط جيل من الشباب العربي بحجم الجيل الحالي. ويفرض هذا العدد الهائل للشباب ونموهم المتسارع، توفير الحماية لهم ورعايتهم. وهذا أفضل استثمار للمجتمعات العربية في المستقبل.

مستقبل يبنيه الجميع

التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبَل الناس. وإذا كان يتعين أن يكون الناس هم محور التنمية، فلا بد أن يكون لمشاركة الناس دور رئيسي في تطورها. وتأخذ المشاركة أشكالاً كثيرة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. كما أن الحرية وتنمية القدرات الإنسانية الأساسية والأسواق التنافسية شروط مهمة للمشاركة. فضلاً عن ذلك، فإن التسليم بالطابع متعدد الأبعاد لعملية التنمية، وبتعدد الفئات والمصالح في المجتمعات والاقتصادات يحتم تقديم دعم قوي للتعددية والمشاركة.

لا تزال المشاركة السياسية في البلدان العربية ضعيفة، كما تتجلى في عدم انتشار الديمقراطية التمثيلية الحقيقية بشكل واسع، وفي القيود على الحريات. وفي الوقت نفسه، نمت تطلعات الناس لمزيد من الحرية والمشاركة الأكبر في صناعة القرار، تغذيها زيادة الدخول والتعليم وتدفق المعلومات. وقد أدى التفاوت بين الطموحات وبين تحقيقها إلى النفور وما ينبثق عنه من لامبالاة واستياء، الأمر الذي يستدعي اهتماماً عاجلاً من قبل القيادات الوطنية.

كما أن التحرك نحو التعددية، التي توفر بيئة أفضل مواتية للمشاركة الحقيقية المستدامة وتتسق مع متطلبات عالم اليوم وعالم الغد، يتعين أن يكون

موضع أولوية للبلدان العربية.

ويدعم هذا التحول نحو المشاركة الشعبية والتعددية، عمليتان تؤثران على مركز الدولة بالقياس إلى مركز مواطنيها، تتمان بالتزامن. فمركز الدولة كراع آخذ في التقلص، ويرجع ذلك جزئياً إلى تخفيض قدرتها على الاستمرار في تقديم منافع للمواطنين على شكل ضمان فرص العمل أو تقديم المنح ودعم أسعار السلع الأساسية وغيره من الحوافز. وفي المقابل، تتنامى قوة المواطنين، حيث يزداد باطراد اعتماد الدولة عليهم سواء كان ذلك في مجال الاستثمار أو في مجال تعزيز ايرادها من الضرائب. فضلاً عن ذلك، فإن إنجازات التنمية الإنسانية، قد وضعت المواطنين، لا سيما الطبقات المتوسطة، في مركز أفضل للاحتجاج على سياسات الدولة والمساومة معها.

وتمثل جوانب القصور في الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية الحالية للتعامل مع مكانة المرأة قضية رئيسية في البلدان العربية. فلا تزال المرأة مهمشة جداً في النظم السياسية العربية، ولا يزال التمييز ضد المرأة في القانون وفي الأعراف يمارس على نطاق واسع. ولزيادة مشاركة المرأة لابد من تمكينها سياسياً. إضافة إلى ذلك، ينبغي وضع وتنفيذ جدول زمني لإزالة التمييز في القانون. وتمثل المصادقة على معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خطوة هامة في هذا المجال. وتشكل البلدان العربية الثمانية التي لم توقع أو تنضم إلى هذه المعاهدة نحو ثلث جميع البلدان التي لم تصادق عليها. ومن شأن زيادة الشفافية والمساءلة أن تحسن مشاركة المرأة سياسياً وأن تخفف التمييز ضد المرأة.

أخيراً، فإن التمييز ضد المرأة يوازيه تمييز على أساس العمر. فكلا النوعين من التمييز يقيدان مشاركة أكبر شريحتين من سكان المنطقة العربية أي النساء والشباب. وكلاهما ينبع من الهيمنة الأبوية التي تستغل الفروق بين الجنسين وفي العمر. وكما هو متوقع، يمارس التمييز على أشده عندما يتداخل نوعا التمييز، كما هو الحال بالنسبة للبنات. ويتعارض التحيز على أساس العمر مع احتياجات هذا العصر الذي تكافئ فيه التقانات والعولمةُ الابتكارَ والمرونةَ والحيويةَ؛ في حين يحرم هذا التمييز الشباب في العالم العربي من فرص المشاركة والمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

ويتعين أيضاً تحسين مشاركة الناس في الاقتصاد. فالمشاركة في قوة العمل في المنطقة العربية أقل مما هي عليه في المناطق الأخرى.ورغم الصغر النسبي لقوة العمل العربية يبلغ عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية نحو 20 مليون شخص. وهذه المشاكل أكثر حدة بالنسبة للمرأة. ويجد المحظوظون الذين يشاركون في الاقتصاد من خلال عملهم أن عوائدهم منه تتناقص، حيث انخفضت أجورهم الحقيقية وكذلك مساهمتهم في الناتج بسبب الإنتاجية المتناقصة.

وعلى الرغم من النمو السريع في خلق فرص عمل جديدة في بعض البلدان العربية خلال الفترة من منتصف الثمانينيات إلى بداية التسعينيات، فإن حجم هذه الفرص الجديدة لم يكن كافياً لمواكبة زيادة اليد العاملة. فالنمو السكاني يضيف سنوياً حوالي 6 ملايين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهذه إضافة أكبر نسبياً من مثيلاتها في أي منطقة أخرى. ولما كان معدل البطالة من أعلى المعدلات في مناطق العالم جميعها، فإن مهمة إيجاد فرص عمل جديدة في المنطقة العربية أكبر منها في أي منطقة أخرى.

وعلى الرغم من حجم المهمة، يحتاج تأمين مشاركة الناس الاقتصادية التزاماً سياسياً واضحاً بالقضاء على البطالة كأولوية وطنية وإقليمية. ورغم أن اقامة مشاريع جديدة وإنشاء برامج وصناديق خاصة لتوليد فرص العمل قد يساهم في معالجة مشكلة البطالة، يظل النمو الذي تشمل فوائده الجميع هو المحدد الرئيسي في إيجاد فرص عمل جديدة. وعلى الصعيد العالمي، يتناسب توليد فرص العمل تناسباً قوياً وطردياً مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هذه العلاقة الإيجابية، بصورة عامة، ليست تلقائية. فقد لا يتأتى عن النمو توليد فرص العمل المأمولة، كما توضح التجربة في بعض البلدان العربية التي حققت نمواً ملحوظاً في الدخول. ففي هذه الحالات، لم يتمكن النمو من توليد وظائف كافية لمواكبة النمو في اليد العاملة، مما أدى إلى زيادة البطالة.

يحتاج تأمين مشاركة الناس الاقتصادية التزاماً سياسياً واضحاً بالقضاء على البطالة كأولوية وطنية وإقليمية.

في التجارب التي تم فيها تحقيق نجاح كبير على صعيد زيادة حجم التشغيل، نجم هذا النجاح عن استخدام متضافر لاستراتيجية مدروسة ومتبصرة وهادفة بدلاً من الافتراض البسيط أن العمالة ستزداد تلقائياً بزيادة النمو. والسياسات الأكثر نجاحاً في إيجاد فرص العمل هي السياسات التي استهدفت على نحو مدروس القطاعات التي يكون النمو فيها كثيف الاستخدام للعمالة. ولكن القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة ذات المهارة المتدنية لا تستطيع في العادة استدامة تحسين الإنتاجية والدخل. ولذلك، يجب أن تعمل الاستراتيجيات طويلة الأجل على الانتقال من إيجاد فرص عمالة في القطاعات المعتمدة على المهارات المتدنية وقليلة الإنتاجية إلى إيجاد فرص عمل في القطاعات المرتفعة المهارة وعالية الإنتاجية. وينبغي

أن تستغل هذه الاستراتيجيات الفرص والمجالات التي توفرها العولمة.

ويتعين التخلي عن السياسات التي تثبط إيجاد فرص عمل جديدة. فقد دعمت بعض السياسات الاقتصادية الماضية، مثل أسعار الصرف الأعلى من القيمة الحقيقية وأسعار الفائدة السالبة أو المتدنية بشكل مصطنع، الصناعة كثيفة الاستخدام لرأس المال. وينبغي أن يصاغ التدخل الحكومي في أسواق العمل، الموجه تقليدياً للتنظيم، على نحو يساعد الناس على التكيف مع احتياجات السوق، ويساعد الأسواق على التكيف مع احتياجات الناس. وفي الماضي، أدت التدخلات التنظيمية ذات المقاصد السليمة إلى نتائج عكسية، من حيث أنها ثبطت العمالة. وقد تنبهت بعض الحكومات العربية لهذه النتائج فشرعت في إصلاح قوانين عملها في ميادين مثل الضمان الوظيفي وقواعد تنظيم مكافآت إنهاء الخدمة والأجور (المفاوضات الجماعية والحدود الدنيا للأجور).

ينبغي أن يصاغ التدخل الحكومي على نحو يساعد الناس على التكيف مع احتياجات السوق، ويؤهل الأسواق للتكيف مع احتياجات الناس.

وحيث شرعت بعض الدول في إعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجمه، ينبغي أن يستمر تدخل الحكومة للتخفيف من الآثار السلبية لذلك على من يفقدون وظائفهم، وهذه مشكلة لا يستهان بها في المنطقة نظراً لكبر حصة الحكومة في التوظيف في البلدان العربية (أعلى كثيراً مما هي عليه في المناطق الأخرى)، ونظراً للحاجة إلى التخلص من عدد كبير من الوظائف الزائدة. ولتخفيف الآثار السلبية لذلك لا بد من انتهاج سياسة نشطة في سوق العمل بحيث تساعد في جانب الطلب (من خلال برامج الأشغال العامة مثلاً)، وفي جانب العرض (من خلال التدريب أو إعادة التدريب مثلاً)، ومن خلال المواءمة بين الطلب والعرض عن طريق الوساطة في أسواق العمل (من خلال دعم البحث عن عمل مثلاً).

العمل ليس الوسيلة الوحيدة التي تمكن الناس من تحسين مشاركتهم الاقتصادية، فهم يستطيعون المشاركة أيضاً باستخدام رأس المال (بالإضافة إلى العمل في معظم الأحيان) لإنشاء شركات صغيرة. وتوافر التمويل أمر هام لهذه الأنواع من المشاركة. إلا أن القروض بالشروط التقليدية غالباً ما تكون متاحة للأغنياء فقط؛ فغير الأغنياء عادة لا يمتلكون أصولاً، وبالتالي لا يتمكنون من تقديم الرهونات التي يطلبها المقرضون لضمان هذه القروض. وتميل آليات تخصيص الائتمان في المنطقة العربية إلى التركيز المفرط على الشركات الكبيرة، التي هي في العادة كثيفة الاستخدام لرأس المال لا العمالة. ونتيجة لذلك، يحرم الملايين من فرصة المشاركة في الاقتصاد لعدم توفر التمويل اللازم لدعم ابتكاراتهم ومهاراتهم وجهدهم.

ويمكن للتمويل الصغير و البالغ الصغر أن يكون مفيداً للتغلب على مشكلة الفرص الضائعة. ولا يعتبر عدم وجود أموال للإقراض أهم الاختناقات التي يتعين معالجتها بل هي عدم وجود قدرة محلية لتقديم خدمات التمويل الجزئي بكفاءة. ويلزم توفير قدرات مؤسسية وإنسانية اضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكبر عدد من الأسر الفقيرة، حيث أن نسبة الأسر الفقيرة التي تستطيع حالياً الحصول على الخدمات المالية لا تتجاوز 2٪. ويقدر عدد الذين يحتاجون خدمات تمويلية ومستعدين لدفع ثمنها، ولكن لا يملكون الوسيلة للحصول عليها، بين مليونين وأربعة ملايين أسرة. أما الفجوة التمويلية (الأموال اللازمة للإقراض) فتتراوح بين 750 مليون و 1400 مليون دولار أمريكي أي أقل من 1 في المائة من مجموع القروض التي يقدمها القطاع المالي المنظم.

والسوق هي الساحة المركزية للمشاركة الاقتصادية. فالأسواق الحرة والتنافسية توفر آليات كفؤة للتبادل الاقتصادي بين المشترين والبائعين، والمنتجين والمستهلكين، وأرباب العمل والمستخدمين، والمقرضين والمقترضين. ومن شأن حرية الأسواق أن تفتح الباب مشرعاً أمام الابتكار والريادة الاقتصادية. ومن أجل دعم العمل والمشاركة، يتعين أن تتحرر الأسواق من التدخلات الحكومية العشوائية وأن تعمل في مناخ يتسم باستقرار الاقتصاد الكلي وبنظام حوافز غير مشوه. وتتجه بعض الحكومات العربية نحو ذلك الهدف عن طريق تغيير دورها من مشارك في الأسواق إلى حَكَم. إلا أن الخطى لا تزال بطيئة حتى الآن. وينبغي أن تسارع الحكومات الى تقوية دورها التنظيمي بما يؤدي الى منع الاحتكار وتعزيز الانفتاح والمنافسة. كما ينبغي أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحديث خدماتها العامة وطرق تأديتها الى الجمهور.

وكما هو الحال في المشاركة السياسية، لا تزال مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنية على نحو غير مقبول، وإن كانت قدراتها قد تطورت كثيراً (على الرغم من أنها لا تزال أقل من المستوى المرغوب). ولا تزال القيود العرفية والقانونية تحد من فرص المرأة في المشاركة الاقتصادية ومن الاستفادة من هذه المشاركة. وفيما يتعلق بالعمالة، يجب أن تهيئ استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية مجالاً لمشاركة المرأة على نحو أكبر. ويمكن عكس اتجاه تأنيث البطالة بالتخلص من التحيز ضد المرأة في الأسواق، بما في ذلك الفصل المهني على أساس الجنس أو التباين في الرواتب والعوائد بين الجنسين. ويمكن تنسيق قدرات المرأة مع متطلبات سوق العمل على نحو أفضل بمعالجة فعالة للفجوة القائمة بين الجنسين في نظم التعليم وبرامج التدريب على المهارات.

من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتوسيع المشاركة السياسية والاقتصادية في البلدان العربية. وقد شرعت بعض البلدان العربية فعلاً في اتخاذ خطوات إيجابية لزيادة جوانب المشاركة؛ بينما تتقدم بلدان أخرى ببطء، إن كانت قد اتخذت أي إجراء فعلاً. وبصورة أساسية، فإن زيادة المشاركة السياسية والاقتصادية ليست مشكلة فنية. وسيبقى التقدم في مسيرة المشاركة الشعبية مرهون الى حد كبير باحراز تغيير في المواقف تجاهها من قبل جميع الفاعلين في المجتمع.

مستقبل للجميع

يتطلب تأمين مستقبل أفضل للجميع وضع مكافحة الفقر على رأس أولويات برامج العمل الوطني في البلدان العربية. وقد تمكنت البلدان العربية من تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة بشكل كبير خلال القرن العشرين؛ وتستطيع إن شاءت تحقيق المزيد من الإنجازات على هذا الصعيد في القرن الحادي والعشرين. وإذا توفرت الإرادة السياسية، فإن البلدان العربية يتوافر لها الموارد اللازمة لاستئصال الفقر المطلق ربما في غضون جيل واحد. فالالتزام السياسي وليس الموارد المالية هو القيد المانع. والالتزام السياسي القوي الراسخ - المبني على مسلّمات أخلاقية واجتماعية وسياسية ومعنوية، وعلى التقاليد الدينية والثقافية للمنطقة - والملتزم بأهداف التنمية الإنسانية الواضحة، بما فيها تخفيض حدة الفقر، هو العنصر الحاسم لتأمين مستقبل أفضل لكل سكان المنطقة العربية.

وقد أصبح التحدي، المتمثل في تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة، أشد وطأة في أعقاب تباطؤ النمو الاقتصادي الذي عاشته المنطقة منذ منتصف الثمانينيات، وفي ضوء تناقص الإنفاق العام المرتبط بالتحول من نموذج النمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة المعتمد على استراتيجية إحلال الواردات إلى نموذج النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص والمنفتح على العالم. وليتسنى تخفيف حدة الفقر، يتعين تسريع النمو. ومن المتوقع أن يكون تأثير النمو السريع على الفقر فعالاً بشكل خاص في الإطار العربي، حيث تشير التجربة العالمية أن النمو في بيئة تتسم بانخفاض مستوى عدم المساواة في الدخل، عادةً ما يخدم الفقراء. ومع ذلك، فإنه يتعين استكمال تشجيع النمو بإجراء متضافر يستهدف تخفيف حدة الفقر بشكل مباشر. ويرجع ذلك لسببين. الأول، أن هذا الإجراء لازم لتعظيم المنفعة من النمو وتوجيهه نحو تخفيف حدة الفقر. ويتمثل السبب الثاني في أن النمو، وإن كان يخدم الفقراء على وجه العموم، فإن ذلك لا يكون بالضرورة تلقائيا أو متلازما.

وقد دعمت الإجراءات العامة في الماضي النمو الذي يخدم الفقراء، عندما مكنت الايرادات المتأتية عن الفورة النفطية والعوامل السياسية، بعض الدول من التوسع السريع في حجم القطاع العام وفرص التوظيف فيه، ومن تقديم الدعم لأسعار عدد كبير من السلع الأساسية للمواطنين، فأدى هذا الى احتواء وتخفيف حدة الفقر من خلال زيادة الأجور الحقيقية للعمالة غير المدربة ومن خلال تخفيض الأسعار. أما وقد زالت معظم هذه الظروف، فقد أصبح عبء محاربة الفقر ملقىً على عناصر أخرى من السياسة العامة أهمها إدارة الاقتصاد الكلي ونمط النمو وكفاءة سوق العمل.

ويوجد ميدان آخر هام للسياسات العامة، هو توفير شبكات الأمان الاجتماعي. إذ ينبغي أن يزداد الإنفاق على برامج الدعم المالي للمعوزين بحيث يرتفع عن مستواه الحالي، الذي يتراوح بين 0,2 في المائة إلى واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتخصيص المبالغ الإضافية يجب أن يرتبط بكفاءة استخدامها. وينبغي تنسيق برامج الدعم المالي هذه مع البرامج الاجتماعية الأخرى لتجنب التداخل أو الهدر. ويتعين تحسين التنظيم ليتسنى تحسين إدارة هذه البرامج. وإذا اقترن هذا بتوجيه أفضل للموارد لتصل إلى مستحقيها، فإنه يمكن التقليل من تسرب المنافع إلى غير الفقراء إضافة الى خفض التكاليف الإدارية، مع ما ينطوي عليه ذلك من خدمة لمصلحة المحتاجين.

كما إن للتكامل الإقليمي في أسواق العمل أثر إيجابي على محاربة الفقر في بعض بلدان المنطقة. فقد أفادت الهجرة للعمل في الخارج الفقراء بشكل مباشر من خلال التحويلات المالية التي تصلهم من ذويهم في الخارج أو بشكل غير مباشر من خلال أسواق العمل. ولذا يتعين العمل على رعايتها واستدامتها.

وسيتطلب تخفيف حدة الفقر الاستفادة من جوانب قوة وقدرات شبكة واسعة من الفاعلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. بينما يبقى دور السياسة العامة في بناء واستخدام وتحرير قدرات الناس ضرورياً.

ويتعين أن توفر الحكومات بيئة تمكن من تعبئة دعم وحشد سياسيين على نطاق واسع للسياسات والأسواق التي تخدم الفقراء. ويمكن تحسين هذه البيئة عن طريق الدراسات والأبحاث وتحليل السياسات لتحديد المشاكل وتشخيص أسبابها وعرض بدائل على صانعي القرار تبرز جوانب المفاضلة والتكاليف لكل بديل. ولدى المجتمع المدني النشط بصورة متزايدة، بما في ذلك مراكز الفكر ومؤسسات البحث العامة وغير الحكومية، القدرة

إذا توفرت الإرادة السياسية، فإن البلدان العربية يتوافر لها الموارد اللازمة لاستئصال الفقر المطلق ربما في غضون جيل واحد. فالالتزام السياسي وليس الموارد المالية هو القيد المانع.

على توفير الذخيرة الفكرية والتحليلية لتحويل الالتزام السياسي بمستقبل للجميع إلى برامج عملية مبنية على استراتيجية شاملة ومتعددة الجوانب للقضاء على الفقر. ويساهم الكثير من هذه المؤسسات في إعداد الدراسات والتقارير والنشرات، وتنشط هذه المؤسسات في مجال الدعوة الساعية إلى التأثير على الحوار الوطني وعلى السياسات العامة. ومن الأمثلة على ذلك، التقارير الوطنية الثلاثة عشر عن التنمية البشرية في المنطقة العربية، التي دعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1994.

ختاما، فإن الاستراتيجيات الفعالة لمحاربة الفقر لا تقتصر على وضع التصورات بما يجب عمله، بل تتجاوز ذلك إلى الفعل والممارسة والتحقق من تطبيق هذه الاستراتيجيات. وهذا بدوره يتطلب تعزيز مشاركة سياسية على نطاق واسع محكومة بالمساءلة والشفافية داخل مؤسسات الحكم، وتدفق حر للمعلومات يتمثل في حرية الصحافة مع ضمان دور قوي للمجموعات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في وضع السياسات وفي اتخاذ القرارات التشريعية.

وترتبط مشروعية وقوة الدولة ومؤسساتها، على نحو لا انفكاك منه، بقدرتها على أن تُحَشد وأن تَحشد الموارد والطاقات لمحاربة الفقر. وهذا يعني أنه سيكون من الضروري دمج التنمية الإنسانية وتخفيف حدة الفقر في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية، التي غالباً ما تجاهلت في الماضي هذين العنصرين، لا سيما في إطار برامج التصحيح الهيكلي. والبلدان التي تمكنت من تخفيف حدة الفقر في الوقت الذي كانت تطبق فيه إجراءات التصحيح الهيكلي، أظهرت أن تخفيف حدة الفقر يمكن أن يكون جزءاً من عملية التصحيح الهيكلي وهدفاً أساسياً من أهدافها. وقد أصبح هذا مقبولاً الآن كمبدأ في السياسة الدولية المتعلقة بالتصحيح، وإن كان لا يمارس دائماً بعد.

ويتعين أن تكون الأولوية الأساسية للسياسة في البلدان العربية إيجاد دورة حميدة يعزز النمو الاقتصادي فيها التنمية الإنسانية، وتعزز التنمية الإنسانية بدورها النمو الاقتصادي. ويتعين أن تكون نقطة البداية في هذه العملية التركيز على الناس. ويجب معالجة تركة الحرمان إذا ما أريد استعادة النمو على أساس مستدام. وتعتبر معالجة الحرمان والفقر مهمة ملحة بشكل خاص في البلدان العربية ذات التنمية الإنسانية المتدنية. وقد أبرز تقرير التنمية البشرية لعام 1996 أن كل بلد نجح في المحافظة على تنمية إنسانية سريعة ونمو اقتصاد سريع إنما تم له ذلك بعد أن سرّع التقدم في التنمية الإنسانية أولاً، أو سعى لتحقيق الهدفين في آن واحد إلى أن أصبح النمو والتنمية الإنسانية يعزز كل منهما الآخر. وفي المقابل، فشلت محاولة البلدان التي اعتمدت أولاً على النمو الاقتصادي لأن جوانب القصور في التنمية الإنسانية ظلت تقوض عملية نموها الاقتصادي.

وباختصار، فإن التنمية الإنسانية ضرورية لتحقيق كل من النمو الاقتصادي المستدام وتخفيف حدة الفقر. كما أن خلق مستقبل للجميع يساهم في بنائه الجميع هو حتمية أخلاقية ولا بد أن يكون هدفاً استراتيجياً لجميع البلدان العربية وهي تلج القرن الحادي والعشرين.

إن خلق مستقبل للجميع يساهم في بنائه الجميع هو حتمية أخلاقية ولا بد أن يكون هدفاً استراتيجياً لجميع البلدان العربية وهي تلج القرن الحادي والعشرين.